حضرت آیت الله العظمی سید شهاب‌الدین مرعشی نجفی
تحقیق محمد رضا جدیدی نژاد

مقدّمة التّحقيق

الحمدلله رب العالمين، نحمده و نستعينه و نستغفره من سيئات أعمالنا، والصلوة والسلام على محمّد و آله الطاهرين و بعد:

هذه الرسالة كانت من تصنيفات سيّدنا المعظّم الآية‌الله العظمى السيّد شهاب‌الدين الحسيني المرعشي النجفي قدس‌الله نفسه و طهر رمسه.

صنّفها بخطه الشريف في علم الدراية إجابة لالتماس بعض تلامذته، و هي مع اختصارها تحتوى على بعض الظرائف التي لا توجد التصريح بها في أحد من تأليفات علمائنا في هذا العلم، ولكن مع الأسف لم يوفق لاتمامه و تعلّق الأمر بسكونته عند أجداده الطاهرين قبل إكماله، و حيث لم ينتخب ـ قدس سره ـ إسماًلها سمّيتها بـ«المختصر النافع في علم الدراية».

ثمّ لابأس بالإشارة أنّ علم الدراية علم بمصطلحات المحدثين، لأنّهم تسهيلاً لأمرهم و تفهيم الطلاب و عدم تكرار المعاني جعلوا لكلّ من الحالات الطارئة على سند الحديث و متنه إسماً خاصاً حتى صارت تلك الأسماء بعد مدة مصطلحات في عرفهم. و وقوع معانيها في أحاديثنا غير قابل للإنكار، نعم علمائنا الخاصة بخلاف العامة لم يستعملوا بعض المصطلحات، بل ذكروا عبائراً تفيد معانيها، و ذلک لاينافي ما ذكرناه من وقوع معانيها في أحاديث الشيعة، و سنذكر إن‌شاءالله تعالى في مجال اخر أمثلة كثيرة لذلک، فقول بعض الطاعنين بعدم وقوع كثير من معانيها في أحاديث الشيعة و بقائها على محض الفرض، قول مردود، و لم يتوجه إليه كثير من علمائنا المتأخرين و دليل ذلک كثرة تأليفاتهم في هذا العلم.

عملنا في الرسالة:

١ـ ضبط النص و تقويمه.

٢ـ إضافة العناوين أو كلمة لاقتضاء السياق أو سقوطها من العبارة، فنضعها بين معقوفين.

٣ـ تخريج الآيات و الأحاديث و كذا الأقوال المنقولة.

٤ـ ذكر ترجمة من جاء إسمه في الرسالة أو الإرجاع إلى المصادر التي فيها ترجمة الرجل.

٥ـ توضيح بعض العبارات في الهامش لتتميم الفائدة.

و في الختام من‌الواجب عليّ أن‌أُقدّم شكري وثنائي إلى فضيلة الشيخ المحقق محمّد اسفندياري و الأخ الفاضل هادي رباني.

و ما توفيق إلاّ بالله عليه توكلت و إليه أُنيب.

بسم‌الله الرحمن الرحيم

[مدخل]

بعد الحمد و الصلوة لأهلهما فيقول العبد المخلص في ولاء آل الرسول خادم علوم أهل البيت ـ عليهم السلام ـ في هذا العصر

المتعوس[1] و القرن المنكوس[2] الذي اتخذ أبناء العلم الفنون الغيرالشرعية قبلة ووجهة وجعلوا الكتاب والسنة خلف الأظهُر، إنّ هذه وريقات كتبتها على سبيل الاستعجال في علم دراية الحديث إجابة لالتماس بعض الطلبة المستفيدين منّا والله العالم.

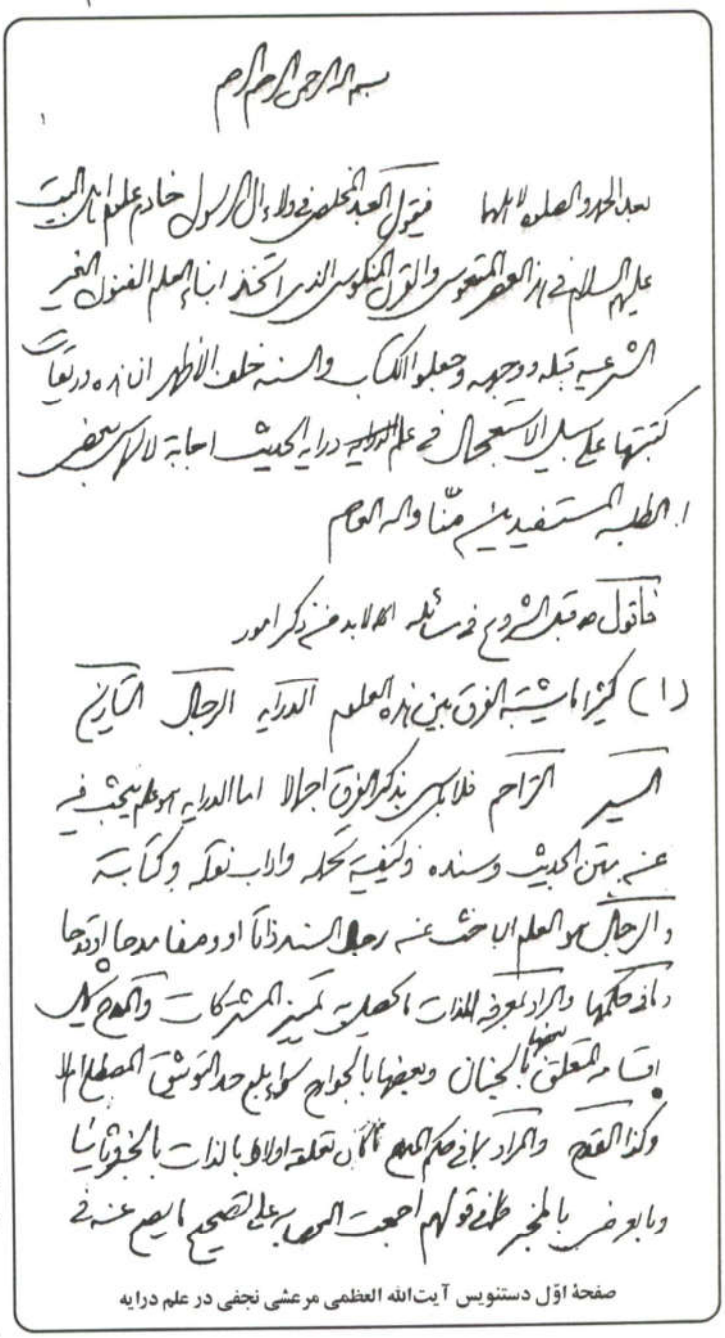

صفحهٔ اوّل دستنویس آیت‌الله العظمی مرعشی نجفی در علم درایه

[مقدمة]

فاقول قبل الشروع في مسائله لابد من ذكر أُمور:

[علم الدراية وتمايزه عن علم الرجال والتاريخ والسير والتراجم]

١. كثيرا ما يشتبه الفرق بين هذه العلوم الدراية [و] الرجال [و] التاريخ [و] السير [و] التراجم، فلابأس بذكر الفرق إجمالاً، اما الدراية هو علم يبحث فيه عن متن الحديث و سنده و كيفية تحمّله و آداب نقله و كتابته[3].

و الرجال هو العلم الباحث عن رجال السند[4] ذاتاً أو وصفاً، مدحاً أو قدحاً و ما في حكمهما[5] و المراد بمعرفة الذات ما يحصل به تمييز المشتركات[6] و المدح يشمل أقسامه المتعلق بعضها بالجنان و بعضها بالجوارح سواء بلغ حدّ التوثيق المصطلح[7] ام لا وكذا القدح[8]، والمراد بما في حكم المدح ما كان تعلقه أولاً و بالذات بالخبر و ثانياً و بالعرض بالمخبِر كما في قولهم: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصّح عنه» في حق عدة من الرجال والرواة[9]، و بما في حكم القدح ما كان مثل ذلك و كونه مهملاً[10] أو مجهولاً[11] أو كونه مختلفاً فيه في مدحه و قدحه اختلافاً باعثاً للتوقف.

و اما التاريخ، ففي اللغة التوقيت و تعريف الوقت، و في المصطلح العلمي هو علم معرفة أحوال الطوائف و بلدانهم و رسومهم و عاداتهم و صنائع أشخاصهم و أنسابهم و وفياتهم، و موضوعه أحوال الأشخاص الماضين من الأنبياء و الملوك و العلماء و الشعراء و غيرهم و الغرض الوقوف على أحوالهم و فائدته العبرة بتلك الأحوال.[12]

---

١. التَعْس لغة: الهلاك، والسقوط، والانحطاط، لاحظ: القاموس المحيط، ص ٦٨٨.

٢. أي المقلوب، والمقلوب من الشيء ما جعل أعلاه أسفله، أويمينه شماله، أو مقدّمه مؤخّره، لاحظ القاموس المحيط، ص ٧٤٦؛ المعجم الوسيط، ص ٩٥٢.

٣. سيذكر المصنف ـ قدس سره ـ هذا التعريف مرة أخرى نقلاً من الوجيزة للشيخ البهائي.

٤. أي رواة الأحاديث الواقعين في أسانيد الأحاديث.

٥. لقد عرّف علم الرجال بتعاريف عديدة متقاربة، أنظر: توضيح المقال، ص ٢٩؛ لب اللباب (ميراث حديث شيعه، الدفتر الثاني)، ص ٤١٩؛ تنقيح المقال، ج ١ (الفوائد الرجالية)، ص ١٧٣-١٧٢.

٦. أي المشتركات في الإسم أو هو و نسب معاً و نحوهما من الألقاب و الكنى.

٧. و هو التوثيق الذي يوجب دخول حديث الراوي في قسم الصحيح و يقع بألفاظ الصريح و هي: «ثقة»؛ «عدل امامي»؛ «عدل»؛ «صحيح الحديث و المذهب»؛ «حجة».

٨. القَدْح والجَرْح بمعنى واحد و هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخلّ بحفظه و ضبطه ممّا يترتب عليه سقوط روايته أوضعفها و ردّها.

٩. فانّها تفيد أولاً صحة أخبار العدة و ثانياً المدح بالنسبة إلى ذواتهم.

١٠. المهمل، هوى الراوي الذي عرف ذاته و لكن لم يعلم حاله لإهمال علماء الرجال بذكر وصفه.

١١. المجهول، هوالراوي الذى لم يعرف ذاته و حكم أئمّة الرجال بجهالته فحاله ايضاً مجهول.

١٢. ذكر هذا التعريف ـ باختلاف يسير في الألفاظ ـ حاجي خليفة في كشف الظنون، ج ١، ص ٢٧١.

و اما السير، فهو علم يذكر فيه وقائع الأشخاص و سوانحهم العمريّة، فالفرق بينه و بين التاريخ مما لايخفى.

و اما التراجم، فهو علم يبحث فيه عن تراجم العلماء و وفياتهم و مواليدهم و تآليفهم.[1] ثمّ إنّه ظهرأنّ موضوع الدراية سند الحديث و متنه للبحث فيه عن عوارضهما،[2] و موضوع الرجال هوالرواة و الأشخاص المبحوث عنهم من حيث القدح والمدح، و موضوع التاريخ، أحوال الأشخاص لا من حيث القدح و المدح؛ و موضوع السير، أحوال شخص خاص؛ و موضوع التراجم، أشخاص العلماء لا من حيث القدح و المدح، و الغرض من كلّ منها معلوم.

وظهر أنّ الفرق بين الدراية و الرجال في غاية الوضوح، لأنّ البحث في الدراية كبروي و في الرجال صغروي.[3]

[تقدم الشيعة في علم الدراية و الرجال و السير و التاريخ]

٢. أوّل من دوّن علم الدراية هو أبوعبدالله الحاكم النيشابورى[4] المتوفى سنة ۴۰۵ ق، صاحب المستدرك على الصحيحين و تاريخ نيسابور و قد صرّح من أصحابنا ابن شهر آشوب في معالم العلماء[5] و شيخنا الحر في أمل الآمل[6] و من العامة الذهبي في تذكرة الحفّاظ[7] و السمعاني في الأنساب[8] و ابن تيمية[9] بتشيعه و إخلاصه في أهل البيت ـ عليهم السلام ـ فراجع.

و كتاب الحاكم في الدراية اسمه معرفة علوم الحديث.[10]

و أوّل من دوّن الرجال هو أبوعبدالله محمّدبن خالد البرقي القمي،[11] من أصحاب الكاظم(ع) كما في رجال الشيخ[12] قدس سره.

و أوّل من دوّن رجال العامة شعبة[13] و شعبة متأخر عن ابن جبلة[14] في تدوين هذا العلم و ابن جبلة من الشيعة، فراجع كتاب اوائل السيوطي.[15]

و أوّل من دوّن في السير عبيدالله‌بن ابي رافع مولى أميرالمؤمنين(ع) و كاتبه[16] فانّه كتب سيرة علي(ع) و من شهد معه في نهروان و صفين.[17]

و أوّل من دوّن سيرة النبى (ص) محمّدبن إسحاق المطلبي المدني[18] و صرّح ابن حجر[19] بتشيعه[20].

و أوّل من دوّن تاريخ الإسلام هو أبان‌بن عثمان التابعي[21]

---

١. أُنظر: الذريعة، ج ۴، ص ۵۵.

٢. الأحول العارضة على الحديث من جانب السند مثل الصحّة و الضعف و الوصل و الارسال و الإضمار و الرفع و الوقف إلى غير ذلك من العوارض التي يوجب تقسيم الحديث باعتبار سنده. و الأحوال الطارئة على الحديث من جانب المتن مثل الاضطراب و الإدراج و الغرابة إلى غير ذلك من العوارض التي يوجب تقسيم الحديث باعتبار متنه و سيذكر المصنف ـ قدس سره ـ بعض ذلك.

٣. مراده ـ قدس سره ـ أنّ في الدراية يبحث عن عوارض السند، و السند مجموع رواة الحديث بخلاف علم الرجال فانّه يبحث فيه عن أحوال آحاد رواة السند و حيث توصيف السند بأحوال الطارئة عليه يتوقف على العلم بأحوال آحاد رواته و ذلک بالمراجعة إلى الكتب الرجالية، يصحّ أن يقال ما قاله المصنف ـ قدس سره ـ في النسبة بين العلمين و قريب إلى ذلک بالنسبة إلى المتن فيقال مثلاً في الدراية الحديث المضطرب ما روى مرة على وجه و مرة أُخرى على وجه آخر مخالف له، و الراوي الذي يروي الحديث مضطرباً يعدّ ضعيفاً لأنّه كاشف عن قلّة ضبطه و في علم الرجال يعرف مصاديق تلك الرواة بقولهم: فلان مضطرب الحديث و مايشبه ذلک، و اما مصاديق الحديث المضطرب فيعلم بالمراجعة إلى الجوامع الحديثية.

۴. صرّح بذلک السيد الصدر في تأسيس الشيعة، ص ۲۹۴، و اسم الحاكم محمّدبن عبدالله.

۵. لايوجد في النسخة المطبوعة و الظاهر اعتماد المصنف ـ قدس سره ـ على السيد الصدر في تأسيس الشيعة ص ۲۹۵ حيث قال: «وعدّله [أي الحاكم] أيضاً ابن شهر آشوب في معالم العلماء بعد النص على تشيعه كتاب الأمالي و كتاب مناقب الرضا(ع)»، و قد خلط السيد الصدر لأنّ من نسب إليه الكتابين غيرالحاكم و إن تشابه الحاكم في الكنية و النسبة، أُنظر معالم العلماء، ص ۱۳۳ و تعليقة المصحح.

۶. أُنظر أمل الآمل، ج ۲، ص ۳۵۵، و فيه نقل عبارة معالم العلماء.

۷. أُنظر تذكرة الحفّاظ ، ج ۳، ص ۱۰۴۵.

۸. لم يوجد في الأنساب.

۹. أُنظر: منهاج السنة النبوية، ج ۷، ص ۳۷۳.

۱۰. مطبوع و متداول.

۱۱. أُنظر ترجمة الرجل في رجال النجاشي، ص ۳۳۵؛ الفهرست، ص ۱۴۸.

۱۲. عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم و الرضا والجواد ـ عليهم السلام ـ أُنظر رجال الطوسي، أرقام: ۵۱۲۱، ۵۳۹۱، ۵۵۸۵.

۱۳. هو أبوبسطام شُعْبَةبن الحجّاج‌بن الوَرْد الواسطي البصري توفى سنة ۱۶۰ ق، أُنظر ترجمته في:تاريخ بغداد، ج ۹، ص ۲۵۵ ـ ۲۶۶؛ تذكرة الحفّاظ، ج ۱، ص ۱۹۳ ـ ۱۹۷؛ سير أعلام النبلاء، ج ۷، ص ۲۰۲ ـ ۲۲۸.

۱۴. هو عبدالله‌بن جبلة‌بن حيّان‌بن أبجَرالكناني مات سنة ۲۱۹ ق، كذا أرّخ النجاشي في رجالة ص ۲۱۶ فهو متأخر عن شعبة والظاهر اعتمادالمصنف على السيد الصدر في تأسيس الشيعة، ص ۲۳۳، لأنّه أرّخ وفات شعبة سنة ۲۶۰ ق.

۱۵. مع الأسف لم أجد الكتاب.

۱۶. أُنظر تأسيس الشيعة، ص ۲۳۲.

۱۷. أُنظر ترجمة الرجل في: الفهرست، ص ۱۰۷؛ تقريب التهذيب، ص ۴۳۳، الرقم: ۴۲۸۸.

۱۸. اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: سنة ۱۵۰ ق، و قيل: ۱۵۱ ق، و قيل: ۱۴۴ ق، و قيل ۱۵۲ ق؛ صرّح بتقدمه في علم مغازى النبى (ص) السيد الصدر في تأسيس الشيعة، ص ۲۳۲.

۱۹. هو شهاب‌الدين أبوالفضل أحمدبن علي العسقلاني، المعروف بـ«ابن حَجَر» كان من أعلام أهل السنة، توفى سنة ۸۵۲ ق.

۲۰. أُنظر:تقريب التهذيب، ص ۵۴۶، الرقم: ۵۷۲۵.

۲۱. في رجال النجاشي،ص ۱۳: له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ و المغازي و الوفاة و الردة. لزيادة التوضيح أُنظر: تأسيس الشيعة، ص ۲۳۵.

المتوفى سنة ۱۴۰ من أصحاب الصادق(ع)[۱].

و أوّل من ألّف في جميع فنون التاريخ و أنواعه هشام‌بن محمّدبن السائب أبومنذر الكلبي.[۲]

[تعريف علم الدراية]

۳. الدراية في اللغة العلم، يقال: دريت إذا علمت، و منه الدرية و الدراية و في الاصطلاح عرّف بتعاريف أجودها ما ذكره شيخنا البهائي في الوجيزة[۳] و هو أنّ «الدراية علم يبحث فيه عن سند الحديث و متنه و كيفية تحمّله و آداب نقله»[۴] و كتابته.

[موضوعه]

۴. و موضوعه هو الحديث و طريقه للبحث فيه عن عوارضهما[۵].

[فائدته]

۵. و فائدته معرفة الاصطلاحات المتوقف عليها معرفة كلمات الأصحاب و استنباط الأحكام و تمييز ما يجوز العمل به عمّا لايجوز[۶]

[معرفة أجزاء التعريف]

۶. ثمّ إنّ معرفة تعريفه يتوقف على معرفة ما أُخذ فيه من القيود و الألفاظ، فنقول إنّ المراد بالعلم القواعد كما في تعاريف أكثر العلوم.

و اما السند، فهو لغة المعتمد[۷]، و في الاصطلاح جملة من الرواة[۸] فهو طريق المتن.[۹]

و اما المتن، ففي اللغة الظهر و الصلب و المدّ[۱۰] و في الاصطلاح الألفاظ و الكلمات المذكورة فيه[۱۱].

[و اما] الحديث، مايرادف الكلام، سمّي به لتجدده و حدوثه شيئاً فشيئاً[۱۲] وفي‌الاصطلاح هو كلام يحكي قول المعصوم أوفعله أوتقريره[۱۳]. و التقرير الإمضاء كان الممضىٰ فعلاً أوتركاً.

تنبيه يناسب المقام في الفرق بين الوحي المتلو والوحي المروي

اعلم أنّ الكلام المضاف إليه تعالى أقسام ثلاثة:

أوّلها: و هو أشرفها: القرآن، لتميّزه عن البقية بإعجازه، وكونه في مقام التحدّي محفوظاً من التغيير والتبديل، و بحرمة مسّه للمحدث، وكراهة تلاوته للجنب و غيره، و بعدم جواز روايته بالمعنى بخلاف الأحاديث القدسيّة فانّه لايترتب عليها هذه الأحكام، و لايجوز قرائتها في الصلوة بل يبطلها و لايسمى قرآناً، ولا يعطي لقارئه بكلّ حرف عشر حسنات.

ثانيها: كتب الأنبياء السابقين قبل تغييرها و تبديلها.

ثالثها: الأحاديث القدسيّة، و هي ما نقل إلينا آحاداً عنه(ص) مع إسناده لها عن ربّه، فهي من كلامه تعالى فتضاف إليه، و هو الأغلب، و نسبتها إليه تعالى حينئذ نسبة انشاء، لأنّه المتكلم بها أولاً، و قد تضاف إلى النبى (ص) لأنّه المخبر بها عن‌الله تعالى، بخلاف القرآن، فانّه لايضاف إلاّ إليه تعالى، فيقال فيه: قال‌الله تعالى، و لايقال: قال رسول‌الله(ص).

فائده [أوّل من صنّف الحديث]

أوّل من دوّن الحديث في أصحابنا أبورافع[۱۴] خازن علي(ع)، و سلمان و ابوذر و سليم‌بن قيس الهلالي و غيرهم[۱۵].

و من العامة أوّل من دوّن الربيع‌بن صبيح.[۱۶و۱۷]

---

۱. رجال الطوسى، ص ۱۶۴، الرقم: ۱۸۸۶.

۲. توفى سنة ۲۰۴ ق، كذا أرّخ الذهبي، أُنظر ترجمة الرجل في: رجال النجاشي، ص ۴۳۴؛ ميزان‌الاعتدال، ج ۴، ص ۲۷۸ ـ ۲۷۹؛ لسان الميزان، ج ۷، ص ۲۶۹ـ۲۷۲.

۳. الوجيزة في الدراية (المطبوع مع الحبل المتين و غيره)، ص ۴.

۴. تعريف شيخنا البهائي يتم بهذه الكلمة.

۵. قد ذكرنا سابقاً المراد من عوارض السند و المتن، فراجع.

۶. ذكر هذه الفائدة ـ باختلاف يسير في الألفاظ ـ المامقاني في مقباس الهداية، ج ۱، ص ۴۵، و لاحظ: الرعاية في علم الدراية، ص ۴۵.

۷. أُنظر: تاج العروس، ج ۲، ص ۳۸۱.

۸. أي مجموع رواة الحديث، لا آحاد من رواه.

۹. قال الشهيد الثاني في الرعايه ص ۵۳: سُمّي الطريق سنداً، لاعتماد العلماء في صحّة الحديث و ضعفه عليه.

۱۰. لاحظ: تاج العروس، ج ۹، ص ۳۴۰؛ لسان العرب، ج ۱۳، ص ۳۹۸.

۱۱. لقد عرّف متن الحديث بتعاريف عديدة متقاربة، أُنظر: الرعاية في علم الدراية، ص ۵۲؛ وصول الأخيار، ص ۸۹؛ الرواشح السماوية، ص ۴۰؛ جامع المقال، ص ۳؛ نهاية الدراية، ص ۹۳؛ مقباس الهداية، ج ۱، ص ۵۰.

۱۲. كما في مجمع البحرين، ج ۲، ص ۲۴۶.

۱۳. الوجيزة الدراية، ص ۴؛ نهاية الدراية، ص ۸۰؛ مقباس الهداية، ج ۱، ص ۵۷.

۱۴. في رجال النجاشي، ص ۴: «اسمه أسلم»، و قال في آخر ترجمته: «ولأبى رافع كتاب السنن و الأحكام و القضايا»، و قال ابن حجر في تقريب التهذيب: «اسمه إبراهيم، و قيل أسلم، أوثابت، أوهرمز، مات في أول خلافة علي على الصحيح». و قال السيد الصدر ـ بعد نقل ذلك عنه ـ: «قلت أول خلافة على اميرالمؤمنين(ع) سنة خمس و ثلاثين من الهجرة، فلا أقدم من أبي رافع في التأليف بالضرورة»، تأسيس الشيعة، ص ۲۸۰.

۱۵. أُنظر: تأسيس الشيعة، ص ۲۸۰ ـ ۲۸۳.

۱۶. بفتح الصاد، أُنظر ترجمة الرجال في: ميزان الاعتدال، ج ۲، ص ۳۴؛ تقريب التهذيب، ص ۲۴۸، الرقم: ۱۸۹۵

۱۷. جمهور أهل السنة يقولون هو أوّل من صنّف بالبصرة و ذكروا معه رجالاً أُخر في سائر البلاد و قالوا هؤلاء في عصر واحد فلا ندري أيهم سبق. لاحظ: الرسالة المستطرفة، ص ۱۴ ـ ۱۶.

[الخبر و نسبته مع الحديث]

و من الألفاظ[1] الخبر ففي كونه مترادفاً للحديث أو أعمّ منه لشمول الخبر لكل خبر و لو عن غير المعصوم أوكونهما متباينين بجعل الحديث الحاكي عن المعصوم و الخبر عن غيره[2].

أو كون الحديث أعمّ من الخبر بعين ما ذكر في الخبر، اختلافاً فاحشاً بينهم[3] و الذي يترجح في النظر هو الترادف نعم قد يستعمل الخبر في معان [أُخر] كما الحديث [كذلك]، فلاحظ[4].

[الأثر و نسبته مع الخبر]

و منها[5]: الأثر و الحق ترادفه مع الخبر.

[تعريف الحديث]

و منها: الحديث، و عرّف بانّه كلام يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره[6]، فعليه إطلاقه على المروي عن غيره[7]مسامحة.

[تعريف السنّة]

و منها: السنّة، فهي أعمّ من الحديث مطلقاً لشموله نفس قوله[8] و فعله و تقريره[9]و[10]

تنبيه

و من الحديث ما يسمى قدسياً و قد سبق الفرق بينه و بين القرآن[11] و يسمى بالحديث مع عدم شمول المعصوم له تعالى، لكونه قول المعصوم، لأنّ الإخبار عنه تعالى منحصر في المعصومين و يصدق على مثله أنّه قول المعصوم و إن كان مخبراً في قوله عن‌الله.

و وصف بالقدسي لكونه مروياً عن جنابه الأقدس تعالىٰ و تقدّس.

ثم التحدي الذي اشير إليه في تعريف القدسي بأنّه غير متحدٍّ بشيء منه، التفاخر به و في المجمع: «التحدي من حاديت فلاناً إذا باريته و نازعته في فعله لتغلبه[12]» فالقيد لإخراج القرآن حيث قال تعالى في حقه: «قل فأتوا بسورة من مثله»[13] و قال:«لايأتون بمثله و لو كان بعضهم لبعض ظهيراً»[14].

ثم الأحاديث القدسيّة كثيرة و خير كتاب جمعها «الجواهر السنيّة في الأحاديث القدسيّة»[15] لشيخنا محمّدبن الحسن الحر العاملي صاحب الوسائل من أصحابنا، و «الاتحافات السنيّة في الأحاديث القدسيّة»[16] للشيخ محمّد المدني[17] من العامة.

و من أمثلة القدسي قوله تعالى: «الصوم لي و أنا أجزي به[18]» أو «عليه» و اجزى مبني للفاعل أو المفعول و معناه على الأول معلوم و على الثاني أنّ كلّ منعم جدير بالجزاء على نعمه و جزاءالله على نعمه انما هو الصوم.

ثم الأحاديث القدسيّة منها ما في ضمن أخبارنا المرويّة عن الائمة ـ عليهم السلام ـ و منها ما كانت بالعبرية أو السريانية فعرّبت زمان و أوّل ما عرّبت منها هي صحيفة أخنوخ يعنى إدريس(ع) فعرّبه من السريانية أحمدبن متويه المترجم زمن المامون العباسي، و بعده صحف آدم(ع) و بعده صحيفة شيث(ع) و هكذا.

فائدة و تنبيه

لمادريت تعريف الحديث لديهم فاعلم أنّه انتقض تحديده بالحديث المسموع عنهم ـ عليهم السلام ـ قبل نقله و لاريب في أنّ الحديث على التعريف المذكور لايصدق عليه إذ ليس هناك حكاية و من المعلوم لزومها في الحديث المصطلح و التزام عدم كونه حديثاً تعسف كما نصّ عليه شيخنا البهائي في

---

۱. أي الألفاظ الرائجة في علم الدراية.
۲. من الصحابة و التابعين و أصحاب الائمة ـ عليهم السلام ـ
۳. أُنظر: مقباس الهداية، ج ۱، ص ۵۸ ـ ۶۳.
۴. أُنظر: تاج العروس، ج ۳، ص ۱۶۶.
۵. أي من الألفاظ الرائجة في علم الدراية.
۶. و قدمرّ هذا التعريف منه ـ قدس سره ـ
۷. كالصحابة و التابعين و أصحاب الائمة ـ عليهم السلام ـ
۸. الضمير يرجع إلى المعصوم (ع).
۹. أُنظر: الوجيزة في الدراية، ۴؛ نهاية الدراية، ص ۸۵؛ جامع المقال، ص ۱؛ مقباس الهداية، ج ۱، ص ۶۹.
۱۰. و الفقهاء يريدون بالسنة تارة المستحب و هذا كثير في كلام المتأخرين، و أُخرى ما ثبت وجوبه بقول المعصوم(ع)، و ما ظهر وجوبه بالقرآن يسمّى بالفريضة.
۱۱. راجع ص ۹ـ ۱۰.
۱۲. مجمع البحرين، ج ۱، ص ۹۷.
۱۳. البقرة: ۲۳.
۱۴. الإسراء:۸۸.
۱۵. مطبوع.
۱۶. مطبوع.
۱۷. توفى سنة ۱۲۰۰ ق.
۱۸. من لايحضره الفقيه، ج ۲، ص ۴۴؛ وسائل الشيعة، ج ۷، ص ۲۹۲.

الوجيزة[1] و ذلک لشمول قوله(ص): «من حفظ على اُمّتي أربعين حديثاً[2]...» لمثله وان لم ينقله لأحد و يصدق على مثله الحديث في السنة البلغاء أيضاً أفلا تنظر إلى قول شيخنا الأُزري[3] في حقها:[4]

حفظت أربعين ألف حديث
و من الذكر آية تنساها

و المعلوم أنّها سمعتها عن النبي(ص).

نعم لوقيل في تعريف الحديث بأنّه قول المعصوم (ع) أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره لسلم الحد من النقض.

باب [تعريف المتن]

ما يتقوم به معنى الحديث و ما يتوقف عليها فهم المعاني ـ المراد منه ـ عليه من الألفاظ فهو متنه هيئة و مادة و أصل المتن الصلب مقابل الرخو، و سمّي ألفاظ الحديث متناً لاستناده إليها و قيامه بها[5].

باب [تعريف السند]

سلسلة رواة الحديث إلى المعصوم سنده و قدمرّ تعريفه[6].

باب [تقسيم الخبر]

للخبر تقسيمات:

منها: تقسيمه إلى معلوم الصدق و معلوم الكذب و مجهول الحال، وكلّ من الأولين إما ضروري و إما نظري. فمعلوم الصدق بالضرورة كالواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء، و معلومه نظرياً كخبرالله تعالى فانّه مقطوع الصدق لكن بالنظر إلى قبح الكذب عليه تعالى. و معلوم الكذب ضرورياً كبرودة النار، و معلومه نظرياً كالخبر المخالف لمادلّ عليه دليل قاطع كالإخبار بقدم العالم. والمجهول[7] كثير، و مثاله واضح.[8] و[9]

ثم إنّ هذا التقسيم ليس بالنظر إلى ذات الخبر إذ جميع الأخبار ذاتاً مما يحتمل الصدق و الكذب.[10]

باب [انقسام الخبر إلى: متواتر و آحاد]

و من تقاسيم الخبر انقسامه إلى المتواتر و الآحاد.

[الخبر المتواتر و فيه مباحث:]

[المبحث الأوّل: في حدّ التواتر]

و عرّف الأول [11] بانّه خبر بلغت سلاسل رواته في كلّ طبقة حداً و عدداً يؤمن معه تواطئهم على الكذب، فهو خبر جماعة يفيد بنفسه القطع نوعاً مع قطع النظر عن الموانع الخارجية[12] كالوسوسة و السبق بالشبهة[13] و عدم خلو الذهن و عدم علم السامع بمضمون الخبر قبل سماعه[14].

[المبحث الثاني: في شروط التواتر]

ثمّ إنّ للمتواتر شروط منها ما هو راجع إلى السامع و قد اشرنا إليها. و منها ما هو راجع إلى المخبِر و هي اُمور:

الأول: كثرتهم بحيث يؤمن كذبهم.

٢. إخبارهم عن المحسوس المشاهد لا المعقول[15].

٣. كون الرواة في كلّ طبقة [كثيرة] بحيث يؤمن كذبهم، لكن في الطبقة [الأُولى] يخبرون عن حس و في الطبقات اللاحقة عن تواتر الخبر[16].

و عليه فقد ظهر عدم تواتر أكثر ما ادعته العامة تواترها، لاختلال الشرائط فيها، إذ لاكثرة في كلّ طبقة. وكذا الأمر في

---

١. الوجيزة في الدراية، ص ۴، و ذكر مثله في مشرق الشمسين، ص ٢۶٨.

٢. بحار الانوار، ج ٢، ص ١۴۵، و ١۵۶؛ كنزالعمّال، ج ١٠، ص ٢٢۴.

٣. هو الشيخ كاظم الازري ابن الحاج محمد، كان أديباً شاعراً. وكانت و فاته حسب المشهور في سنة ١٢١٢ ق، اُنظر ترجمته في أعيان الشيعة، ج ٩، ص ١١ـ١٢.

۴. الضمير يرجع إلى أحد الصحابة.

۵. قد ذكر المصنف ـ قدس سره ـ سابقاً تعريف المتن بعبارة اُخرى، اُنظر ص ٩.

۶. اُنظر ص ٨.

٧. و هو ما لا يعلم صدقه و لا كذبه.

٨. و قد مثل له بأكثر الأخبار، كما في الرعاية في علم الدراية، ص ۶١.

٩. قال في مقباس الهداية، ج ١، ص ٨۵: «و ربما قسّم بعضهم هذا القسم إلى أقسام ثلاثة: مظنون الصدق، كخبر العدل الواحد. و مظنون الكذب، كخبر الكذوب، و متساوي الطرفين، كخبر مجهول الحال، و لابأس بذلك».

١٠. كما في الرعاية في علم الدراية، ص ۶١.

١١. أي المتواتر.

١٢. لا حظ تعاريف المتواتر في: الرعاية في علم الدراية، ص ۶٢؛ وصول الأخيار، ص ٩٢؛ الوجيزة في الدراية، ص ۴. الرواشح السماوية، ص ۴٠؛ قوانين الأصول، ص ۴٢١؛ توضيح المقال، ص ٢۶٧؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ٩٠-٨٩.

١٣. أو تقليد للسامع يوجب اعتقاده نفي موجب الخبر و مدلوله، و أوّل من اعتبر هذا الشرط السيد المرتضى ـ رحمه‌الله ـ، اُنظر تفصيل ذلك في مقباس الهداية، ج ١، ص ١٠٧-١٠۶.

١۴. لاستحالة تحصيل الحاصل، اُنظر المصدر السابق.

١۵. لعدم حصول العلم من الأخبار المتولدة من العقل، لكثرة الاشتباه في المسائل النظريّة.

١۶. صرّح بلزوم ما ذكره المصنّف ـ قدس سره ـ من الشرائط جميع علمائنا، لاحظ: الرعاية في علم الدراية، ص ۶۴-۶٢؛ قوانين الأصول، ص ۴٢۵-۴٢۴؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٠٨-١٠۵.

القراءات السبعة، إذ هي في الطبقة الأُولى تروي عن رجلين كما لا يخفى. و كذا ما ترويه اليهود و النصارى، إذ تنتهي إلى رجلين أو ثلاثة أو أزيد بقليل كمتى ولوقا و بوليس و يوحنا و نحوها.

تذنيب [تواتر حديث الغدير]

لا ريب [في] تواتر حديث الغدير إذ قدرواه في كلّ طبقة عدة كثيرة يؤمن كذبهم إلى الصدر الأول، من رام الاطلاع على صحّة ما قلناه فليرجع إلى المجلد الأول من مجلدي حديث الغدير من عبقات الأنوار[1] لسيدنا و مولينا آية‌الله في العالم السيّد حامد حسين الموسوي الهندي[2]، فانّه لله دره وعليه أجره أثبت تواتره في ذلك المجلد كما أنّه حقق دلالته في المجلد الثاني، فليراجع.

باب [و هو المبحث الثالث: في أقسام المتواتر]

ينقسم المتواتر إلى لفظي و معنوي. و الأول إلى تفصيلي و إجمالي، و الثاني إلى تضمني و التزامي. فالتفصيلي، الخبر المروي بالفاظه المخصوصة بحيث أخبر عنها المخبرون في كلّ طبقة و هي كثيرة بحمدالله تعالى، و من خصائص هذه الامة دون سائر الأُمم. و من المتواترات اللفظية التفصيلية قوله(ص): «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»،[3] و قوله(ص): «من كنت مولاه فعلي مولاه»[4]، و قوله: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[5]، و «البيعان بالخيار مالم يفترقا»[6].

و اللفظي الإجمالي كأن يعلم إجمالاً بصدور خبر بين الأخبار المروية بطريق الآحاد.

[و] المعنوي، المضمون الذي يقطع به السامع من أخبار المخبرين و لو كان أخبارهم بطريق الآحاد. ثمّ المعنوي ـ كما اشرنا إليه ـ قسمان: تضمني، بأن يكون المضمون المعلوم جز كلّ واحد من تلك الأخبار، كأن أخبر أحد بأنّ زيداً ضرب عمراً واخَر بأنّه ضرب خالداً و اخَر بأنّه ضرب بكراً، فصدور الضرب عن زيد معلوم و هو جزء خبر كلّ مخبِر.

والالتزامي، هو المضمون الذي يستفاد من الأخبار الآحاد بالالتزام كشجاعة مولينا علي (ع) فانّه مضمون يعلم من الأخبار الواردة في الغزوات[7].

تذنيب

جمع بعض أصحابنا كتاباً جمع فيه الأخبار المتواترة[8]، كما فعله بعض العامة[9] أيضاً.

باب [تعريف الخبر الواحد]

و انت بعد ما تليت عليك أقسام المتواتر فاعلم أنّهم ذكروا في قباله الآحاد و عرّفوه بأنّه خبر لايفيد العلم بصدقه من كثرة مخبريه فيكلّ طبقة بل افاد الظن نوعاً، و بعبارة أُخرى أنّ الآحاد ما لاينتهي إلى حدّ التواتر سواء كان الراوي واحداً ام أكثر.[10] و[11]

تنبيه

الواحد صفة للخبر باعتبار راويه فالصفة بحال المتعلق فالمراد أن يكون راويه واحداً حقيقة أو حكماً، فلاتغفل.

فائدة

الواحد لايفيد العلم بنفسه و لاينافي ذلك إفادته إياه بالقرائن.[12]

---

١. كتاب «حديث الغدير» كان من أجزاء كتاب «عبقات الأنوار» و قد طبع خصوص «حديث الغدير» في مجلدين ضخمين، أُنظر الذريعة، ج ٦، ص ٣٧٨، و ج ١٥، ص ٢١٤.

٢. توفى سنة ١٣٠٦ ق، أُنظر ترجمه الرجل في أعيان الشيعة، ج ٤، ص ٣٨١.

٣. اصول الكافي، باب اختلاف الحديث، ج ١، ص ٦٢؛ من لايحضره الفقيه، باب معرفة الكبائر التي و عدالله عزوجل عليها النار، ج ٣، ص ٣٧٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٣٩٣؛ المحاسن، ص ١١٨؛ وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٥٧٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٠.

٤. الكافي، ج ١، ص ٢٨٧؛ بصائر الدرجات، ص ٩٧؛ قرب الإسناد، ص ٥٧؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٣.

٥. كمال الدين وتمام النعمة، ص ٤٠٩؛ الفصول المختارة، ص ٣٢٥؛ الكافي، ج ١، ص ٣٧١.

٦. الكافي، ج ٥، ص ١٧٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٠؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠.

٧. حيث روي أنّه ـ عليه السلام ـ فعل في غزوة بدر كذا، وفي أُحد كذا، وفي خيبر كذا و ... هكذا فانّ كلّ واحدة من الحكايات تستلزم شجاعته ـ عليه السلام ـ.

٨. كشيخنا الحر العاملي، فانّه جمع أحاديث متواترة دالة على عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلّا بعد معرفة تفسيره من كلام الائمة ـ عليهم السلام ـ أُنظر وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢١ ـ ٢٠.

٩. كالسيوطي، فانّه ألّف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

١٠. أُنظر: الرعاية في علم الدراية، ص ٦٩؛ وصول الأخيار، ص ٩٣؛ جامع المقال، ص ٣؛ نهاية الدراية، ص ١٠٢؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ١٢٥.

١١. اعلم أنّ للخبر أقسام تعم المتواتر و الآحاد، كالغريب لفظاً، كما أنّ له أقسام تخص الآحاد كالمستفيض، ويبحث في هذه الفصول والأبواب عن كلّ الأقسام إن شاءالله تعالى. و اعلم أنّ للآحاد تقسيمها، منها تقسيمها باعتبار عدد الرواة، فيقسم إلى المستفيض و الغريب، كما أنّها قد يقسم باعتبار أوصاف الرواي واختلاف أحوال رواته في الاتصاف بالايمان والعدالة والضبط وعدمها (منه قدس سره).

١٢. أي القرائن القطعية لا الظنية كعمل الأصحاب، و هي كثيرة في العرفيات مثل إخبار شخص بموت زيد، ثم ارتفع النياح من بيته و تقاطر الناس إلى منزله، فهو يفيد القطع و اليقين، لكن في الشرعيات لا يمكن حصولها في زماننا، نعم هي حاصلة في بعض المواقع للحاضرين في زمان الائمة ـ عليهم السلام ـ لاحظ: مقباس الهداية، ج ١، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

فائد [تقسيم للخبر الواحد]

قسموا الواحد إلى المشهور و غيرالمشهور و المراد بالأول اشتهاره في الألسن أي ألسن المحدثين و أهل الحديث لا الفتوى و يعبّر عن هذه بالشهرة الروائية كما عن الثانية بالفتوائية و اختلف في حجية الثانية و الحق عدمها كما حقق في الاصول.

فائدة [تقسيم المشهور بالمستفيض و الغريب]

قسموا المشهور بالمستفيض و [ما] يقابله [أي] الغريب. و المراد بالمستفيض ما نقله في كلّ طبقة أزيد من ثلاثة، مأخوذ من فاض الماء فيضاً، و فيضاناً إذا كثر و سال.[1]

و الغريب ما انفرد بنقله واحد في إحدى الطبقات، فالمشهور [أعم] من المستفيض لشموله الغريب[2]، لامرادف كما ظن.[3]

تنبيه [أقسام المستفيض]

ثم المستفيض ينقسم كالمتواتر إلى لفظي و معنوي، و على الأول إلى تفصيلي و إجمالي، و على الثاني إلى تضميني و التزامي[4]، و الفراق بين أقسامه و أقسام المتواتر كما لايخفى، إذ الملاک في أقسام المتواتر إفادة العلم و في أقسامه الظن مطلقاً أو الاطمئنان.

فائدة [المراد بالغريب]

الغريب الذي يقابل المستفيض هو الغريب في السند سواء كان متنه معروفاً بين الرواة أم لا، و قديقال باعتبار متن الخبر، و هو عبارة عن الحديث المشتمل متنه على لفظ خاص غامض بعيد عن الفهم لقلة استعماله في الشايع من اللغة.[5]

ثم الغرابة باعتبار المتن يعم المتواتر و الآحاد بخلاف الغرابه من حيث السند، كما لايخفى.

فائدة [لزوم التثبت في فهم الغريب لفظاً]

اعلم أنّ فهم غريب الحديث علم مهمّ من شعب علم الحديث كغريب القرآن في علومه، ولله در علماء الإسلام من الخاصة و العامة، حيث إنّهم ألّفوا في كلّ من غريب الحديث و القرآن كتباً شتى، و من اللازم على المحدث التثبت فيفهم الغريب و ليتق‌الله تعالى في تفسير كلامهم ـ عليهم السلام ـ بحدسه و ظنّه الغير الصائب، و لايبادر إلى حمله على معنى من دون شاهد عليه في كلماتهم، كما أنّه يلزم المفسّر ذلک .

فائدة [المصنّفات في غريب الحديث و القرآن]

اعلم أنّ أوّل من صنّف فى غريب الحديث النضربن شميل[6]، ثم الأصمعي[7]، ثم أبوعبيدبن سلام[8]، و من أحسن ما ألّف في هذا الفن نهاية ابن‌الأثير[9] من‌العامة و مجمع‌البحرين لشيخنا الشيخ فخرالدين الطريحي النجفي[10]، و غاية الآملين لشيخنا الميرزا محمود [ابن] شيخ‌الإسلام‌الطباطبائي[11]. كما أنّ عدةصنّفوا في‌غريب‌القرآن‌ايضاً.

ومنهم‌من جمع‌الغريبين‌ككتاب‌الغريبين للهروي[12] وأبي‌عبيد.[13]

قال سيدنا الحسن صدرالدين: إنّ أوّل من ألّف في غريب القرآن هو أبان‌بن تغلب من أصحابنا[14] الراوين عن الصادقين ـ عليهما السلام ـ و معمربن المثنى[15] من القوم[16].

---

۱. كما في مجمع البحرين، ج ۴، ص ۲۲۳.

۲. مراد المصنف ـ قدس سره ـ من شمول المشهور الغريب، قسم خاص من حديث الغريب و هو الذى يعبّر عنه بـ«الغريب المشهور» و عرّفه العلماء بما تفرد واحد برواية متنه ثم يرويه عنه أو عن واحد آخر يرويه عنه جماعة كثيرة، فيشتهر نقله عن المتفرّد، كحديث «انما الاعمال بالنيات» لأنّ الشهرة انما طرأت له في وسط إسناده إلى الآن دون أوّله، فانّه قد انفرد به في أوّله جمع مترتبون، تدبر في ذلک فان لم يكن ذلک مراد المصنف ـ قدس سره ـ فما بقي شئ تحت حديث غير المشهور أي الغريب، و يظهر بما قلناه أن مراده ـ قدس سره ـ من غير المشهور ما كان غريباً في جميع الطبقات أي ما تفرّد بروايته واحد عن مثله، و هكذا إلى آخر السند.

۳. أُنظر: الرعاية في علم الدراية، ص ۷۰؛ مقباس الهداية، ج ۱، ص ۱۳۰.

۴. أُنظر: مقباس الهداية، ج ۱، ص ۱۲۹؛ توضيح المقال؛ ص ۲۶۸.

۵. و يقال له حينئذ «الغريب لفظاً»، أُنظر: الرعاية في علم الدراية، ص ۱۲۹؛ الوشاح السماوية، ص ۱۶۹؛ نهاية الدراية، ص ۱۶۲؛ ج ۱، ص ۲۳۱ ـ ۲۳۲.

۶. قاله‌الحاكم النيشابوري في‌كتاب معرفة علوم‌الحديث ، ص۸۸، والنضر توفى‌سنة ۱۸۳ ق وقيل ۲۰۴ ق، أُنظر ترجمته في تقريب‌التهذيب، ص ۶۵۲، الرقم: ۷۱۳۵.

۷. هو أبوسعيد عبدالملک‌بن قريب البصرى اللغوي النحوي، توفى سنة ۲۱۳ ق، و قيل ۲۱۶، أُنظر ترجمته في شذرات الذهب، ج ۲، ص ۳۶؛ تاريخ بغداد، ج ۱۰، ص ۴۱۰.

۸. هو أبوعبيد القاسم‌بن سلام الهروي الأزدي، توفى سنة ۲۲۴، أُنظر ترجمته في تهذيب التهذيب، ج ۷، ص ۳۱۵.

۹. هو أبوالسعادات المبارک‌بن محمّدبن الأثير الجزري، توفى سنة ۶۰۶ ق، و كان تمام إسم كتابه النهاية في غريب الحديث و الأثر.

۱۰. توفى سنة ۱۰۸۷ ق، و قيل ۱۰۸۵، أُنظر مقباس الهداية، ج ۴، ص ۵۲ ـ ۵۴؛ الذريعة، ج ۱۶، ص ۴۶.

۱۱. توفى سنة ۱۳۱۰ ق، و قال الشيخ آقا بزرگ في الذريعة، ج ۱۶، ص ۶: «غاية الآملين أو غاية الآمال، إسم ثان «مواقع النجوم»، أُنظر ترجمة الرجل في أعيان الشيعة، ج ۱۰، ص ۱۰۷.

۱۲. هو أبوعبيد أحمدبن محمدبن محمد الهروي، توفى سنة ۴۰۱ ق.

۱۳. لم يظهر لنا مراد المصنف ـ قدس سره ـ منه، و لعلّ الواوقبل «أبي عبيد» زائد.

۱۴. روى عنه العامة و الخاصة، أُنظر ترجمة أبان في رجال النجاشي، ص ۱۰؛ الفهرست، ص ۱۷؛ تقريب التهذيب، ص ۱۱۰، القرم: ۱۳۶.

۱۵. هو أبوعبيدة معمربن المثنى التيمي، و قيل هو أوّل من صنّف في غريب الحديث أيضاً لا النضربن شميل، و المسألة خلافية، أُنظر الرعاية في علم الدراية، ص ۱۲۹.

۱۶. تأسيس الشيعة، ص ۳۲۰.

باب [تقسيم للخبر الواحد باعتبار السند]

اعلم أنّه ينقسم الواحد إلى المسند، والمرسل، و المنقطع، والمعضل. و هذا التقسيم باعتبار ذكر تمام [السند] و عدم ذكره.

فالمسند ما التصل سنده بذكر جميع رجاله في كلّ طبقة إلى أن ينتهى إلى المعصوم(ع).

والمعلّق ما حذف من أوّل سنده راوٍ واحد أو أكثر و نسب الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته، مثل أغلب روايات الفقيه و التهذيب و الاستبصار حيث اسقطا فيها جملة من أوّل أسانيد الأخبار، و بيّن كلّ منهما في آخر الكتاب في باب بقوله: ما رويته عن فلان فقد رويته عن فلان، عن فلان عنه. و المعلّق مأخوذ من تعليق الجدار.

والمرسل اصطلاحاً ما سقط من آخره المنتهى إلى الإمام(ع) واحد فصاعداً أو سقط كلّ الرواة. و الإرسال أعمّ من عدم الذكر أصلاً أو ذكر تمام السند أو وسطه مبهماً «عن بعض أصحابنا».

والمنقطع أو المقطوع ما سقط أو أُبهم واحد في وسط السلسلة، والوسط أعمّ من الحقيقى و العرفي.

والمعضَل ما سقط من وسطه أكثر من واحد أو ابهم، و قد يطلق المعضل على الغريب لفظاً[1] كما لا يخفى.

تنبيه

قد يطلق المرسل على ما لم يذكر تمام السند، سواء لم يذكر أصلاً أو سقط بعضه، من أوّله أو آخره أو وسطه، فهو بهذا الإطلاق يشمل المرسل اصطلاحاً و ما تقابله من الأقسام المذكورة[2] فراجع. و في حجية المرسل كلام سيأتي في محلّه إن شاءالله تعالى.

[الخبر المُعَنْعَن و المؤنن]

و من أقسام الخبر ما يعبّر عنه بالمعنعن، و هو ما ذكر في سنده عن فلان، عن فلان... إلى آخر [سند] الخبر، و باعتبار أُخرى[3] كررت فيه كلمة المجاوزة سواء ذكر متعلق الجار من التحديث أو الرواية أو السماع أو نحوها أو لم يذكر[4].

و من المعنعن ما إذا فصّل بالضمير كأن يقال: روى فلان عن [فلان]، و هو عن فلان، و هو عن فلان... الخ.

ثمّ هو[5] غير المؤنّن، و هو ما يقال في سنده مثلاً: حدثني فلان أنّ فلاناً حدثه و هو حدثه أنّ فلاناً... الخ. و بعبارة أُخرى كررت في سنده كلمة التأكيد، فهي مفعول من أنّ[6]، كما أنّ مئنة ـ بفتح الميم وكسر الهمزه و تشديد النون ـ مفعلة من أنّ أي المكان[7] و جمعها المآنّ.

ثمّ العنعنة[8]، مصدر جعلي، مأخوذ من تكرير حرف المجاوزة، كالحولقة و الحوقلة «لا حول و لاقوة إلّا بالله» و البسملة لـ «بسم‌الله الرحمن الرحيم»، و الهيللة لـ «لا اله إلّاالله» و الحمدلة لـ «الحمدلله» و الحسبلة لـ «حسبي‌الله».

ثم انت إذا تأملت في المعنعن دريت أنّه أعمّ من الصحيح و غيره إذ ربّ ضعيف معنعن، فهو من الأقسام المشتركة[9].

ثمّ النسبة بين المعنعن و المسلسل الذي يأتي ذكر هي العموم من وجه، إذ الملاك اشتراك الرواة و السند في شيء، والملاك في المعنعن تكرر حرف المجاوزة اشتركت الرواة في شيء أم لا، فالنسبة العموم من وجه كما ذكرنا فلاتظن الاتحاد و التساوي بينهما. ثمّ قد يقال إنّ المعنعن أعمّ من أن يذكر تمام السند مكرراً فيه عن أو بعضه كذلك و الظاهر أنّه خلاف المصطلح كما تفصح عنه كتب الأثر و الدراية فراجع[10].

و من أقسام الخبر المضمر

و من أقسام الخبر ما يعبّر عنه بالمضمر و هو ما طوى فيه ذكر اسم المعصوم المنتهى إليه الرواية، كأن يقول الراوي: سألته أو دخلت عليه أو قال كذا أو فعل كذا، و بعبارة أُخرى يعبّر عنه بالضمير الغائب، و ذلك الإضمار اما للتقية أو سبق ذكر في اللفظ و الكتابة ثمّ عرض القطع لموجباته[11].

---

١. الحديث الغريب لفظاً، ما كان متنه مشتملاً على لفظ خاص غامض بعيد عن الفهم، و قدمرّ هذا التعريف من المصنف ـ قدس سره ـ دون تسميته بالغريب لفظاً، و تسمية الغريب لفظاً بالمعضل كان بحسب اللغة، لأنّ الإعضال لغة يدل على الاستغلاق و الاستبهام، و أصل العضل: المنع والشدة.

٢. أي المعلق، و المنقطع، والمعضل.

٣. كذا، والظاهر: بعبارة أُخرى.

٤. صرح علماء الدراية بأنّ المعنعن ما يقال في سنده عن فلان، عن فلان... إلى آخر السند، من غير بيان متعلق الجار من رواية أو تحديث أو سماع أو نحوذلك. فعلى هذا عبارة «سواء ذكر متعلق الجار» قيد تفرّد به المصنف ـ قدس سره ـ أُنظر: الرعاية في علم الدراية، ص ٩٩؛ وصول الأخيار، ص ١٠٠؛ نهاية الدراية، ص ٢٠٥؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٠٩.

٥. أي المعنعن.

٦. أي أنن.

٧. أُنظر: القاموس المحيط، ص ١٥١٩؛ المعجم الوسيط، ص ٣١.

٨. التي كان المعنعن إسم مفعول منها.

٩. أي الأقسام المشتركة بين الصحيح، والحسن، والموثّق، و الضعيف.

١٠. الرعاية في علم الدراية، ص ٩٩؛ وصول الأخيار، ص ١٠٠؛ الرواشح السماوية، ص ١٢٧؛ جامع المقال، ص ٤؛ نهاية الدراية، ص ٢٠٥؛ مقباس الهداية، ج ١، ص ٢٠٩.

١١. سيذكر المصنف ـ قدس سره ـ موجبات القطع.

ثمّ الإضمار من أسباب الضعف في الخبر لاحتمال أن لايكون المراد بالضمير المعصوم(ع)، نعم كون المراد به هو(ع)، كأن يسبق ذكره في الجملة الأُولى واكتفى في الثانية على إرجاع الضمير إليه (ع)، و لا يخفى عليك أنّه لو علم ذلك لخرج عن الإضمار الموجب للضعف كما هو واضح، و ذلك كمضمرات مولينا علي‌بن جعفر(ع) العريضي في مسائله و مضمرات سماعة فانّه[1] ذكر إسم أخيه[2] في أوّل الروايات و قال في البقية:

و سألته و سألته انتهى.

تنبيه [موجبات الإضمار]

موجبات الإضمار و دواعيه اُمور:

منها: التقيّة.

[و منها] ـ و [هو] الأغلب: تقطيع الأخبار من الأصول المنقولة عنها، لأنّهم كانوا يكتبون في صدر سؤالاتهم إسم المسؤول عنه ثمّ يقولون: وسألته عن‌كذا، وسألته عن كذا. ثمّ أرباب الكتب الأربعة و غيرها لما نقلوا الأصول و جمعوها في كتبهم صار الأمر مشتبهاً.

تنبيه

قد ظهر لک من مطاوي ما ذكرنا أنّ الإضمار غالب في الروايات المشتملة على الأسئولة.

تنبيه [صحّة مضمرات الأجلّاء]

قال بعض أصحابنا[3] و تبعه بعض مشايخنا: إنّ الإضمار إن كان من أمثال زرارة و محمّدبن مسلم و ابن أبي عمير و أضرابهم لا يضرّ و لايقدح في صحّة الخبر و لا يخرجه عن الحجيّة، و أنّ الأظهر حجيته، لأنّ الظاهر من حال أمثال هؤلاء فقهاء الأصحاب أنّهم لا يسألون و لا يراجعون في الأحكام الشرعية إلّا إليهم و لا يروون إلّا عنهم، انتهى[4] فتأمل.

تنبيه [إطلاق المقطوع على المضمر]

قد يطلق على المضمر إسم المقطوع و المقطوعة كما في عبائر شيخنا الشهيد الثاني ـ قدس سره ـ فانّه يعبّر في المسالک و الروضة غالباً عن المضمرة بالمقطوعة كما هو واضح فليراجع[5].

تنبيه [الخبر المصرّح]

و يعبّر عن خلاف المضمر بالمصرّح، كما نصّ عليه سيّد المتألّهين في الرواشح ص ۱۶۴ فراجع.

تنبيه [الإضمار وصف للخبر الضعيف]

لا يذهب عليک أنّ الإضمار من الأوصاف المشتركة بين الصحيح على اصطلاح المتأخرين و الضعيف كما هو واضح.

[و من أقسام الخبر] العالي

و علو الخبر لجهات أشهرها قصر سلسلة سنده المتصل بين المروي عنه و المروي له[6]، و علوه لعلو شأنه و قوته و رتبة، و ذلک لبعده عن الخلل المتطرق إلى كلّ راوٍ و كلما كثر السند و كثرت رواته و طالت السلسلة كثرت الاحتمالات و كلما قلّت، قلّت.

فائدة [طلب علو السند سنّة]

طلب علو السند لدى علماء الإسلام من السنة المؤكدة[7]، ولذلک كانوا يرحلون إلى مشايخ الحديث من أقاصي الدنيا ألاترى شيخنا الصدوق ـ قدس سره ـ حيث رحل إلى بلخ و ايلاق[8] إلى استماع[9] الحديث، وشيخنا الكليني و شيخنا منتجب‌الدين‌بن بابويه رحل إلى قم و آبه[10] و كاشان و نيشابور و بيهق و بغدادو غيرها، و شيخنا الشهيد الأول إلى الشام و العراق و بلاد العجم و غيرها، و نحوهم [هكذا].

فائدة [المرتبة الثانية في العلو]

قد عرفت أنّ أفضل أنحاء علو السند هو قلّة الواسطة، ثمّ بعد هذه المرتبة قرب الإسناد إلى أحد أعلام الحديث و أئمّته كالصدوق و الكليني و محمّدبن الحسن الصفار و نحوهم[11].

---

۱. أي علي‌بن جعفر.

۲. أي موسى‌بن جعفر عليهما السلام.

۳. الظاهر المراد هو الميرزا القمي.

۴. اُنظر قوانين الأصول، ص ۴۸۷ باختلاف في الألفاظ.

۵. اُنظر: مسالک الافهام، ج۳، ص ۱۳۷ و ج۶، ص ۲۲۷؛الروضة البهية، ج۱، ص ۱۳۷ و ج۲، ص ۳۳۵.

۶. و عبّر عنه بالعلو المطلق.

۷. لإندراجه في طلب العلم و الفقه المرغوبين شرعاً (منه قدس سره).

۸. إيلاق، مدينة من بلاد الشاش، والشاش مدينة بماوراء النهر ثم ماوراء نهر سيحون متاخمة لبلاد الترک، اُنظر: معجم البلدان، ج۱، ص ۲۹۱، و ج۳، ص ۳۰۸.

۹. كذا، و الظاهر: لاستماع.

۱۰. قيل: آبه قرية من قرى أصبهان، و قيل: قرية من ساوة، والثاني هو الأقرب، اُنظر: الأنساب، ج۱، ص ۵۹.

۱۱. و عبّر عنه بالعلو النسبي.

تنبيه [الخبر النازل]

و يقابل العالي النازل و هو ضده، فالعلو بأيّ ملاك كان النزول خلافه، و النزول ذو مراتب تعلم من مراتب العلو.

فائدة [المرتبة الثالثة في العلو]

قد يعدّ من موجبات العلو تقدم سماع الراوي على غيره[1].

تنبيه

و من الأسانيد العالية ثلاثيات شيخنا الكليني في جامعه الكافي، و ثلاثيات البخاري من العامة.

فائدة

[ختم تصنيف المصنف ـ قدس سره ـ بهذه الكلمة و مع الأسف لم يوفق لاتمامه. والحمدلله وحده والصلاة على محمّد و آله بعده.]

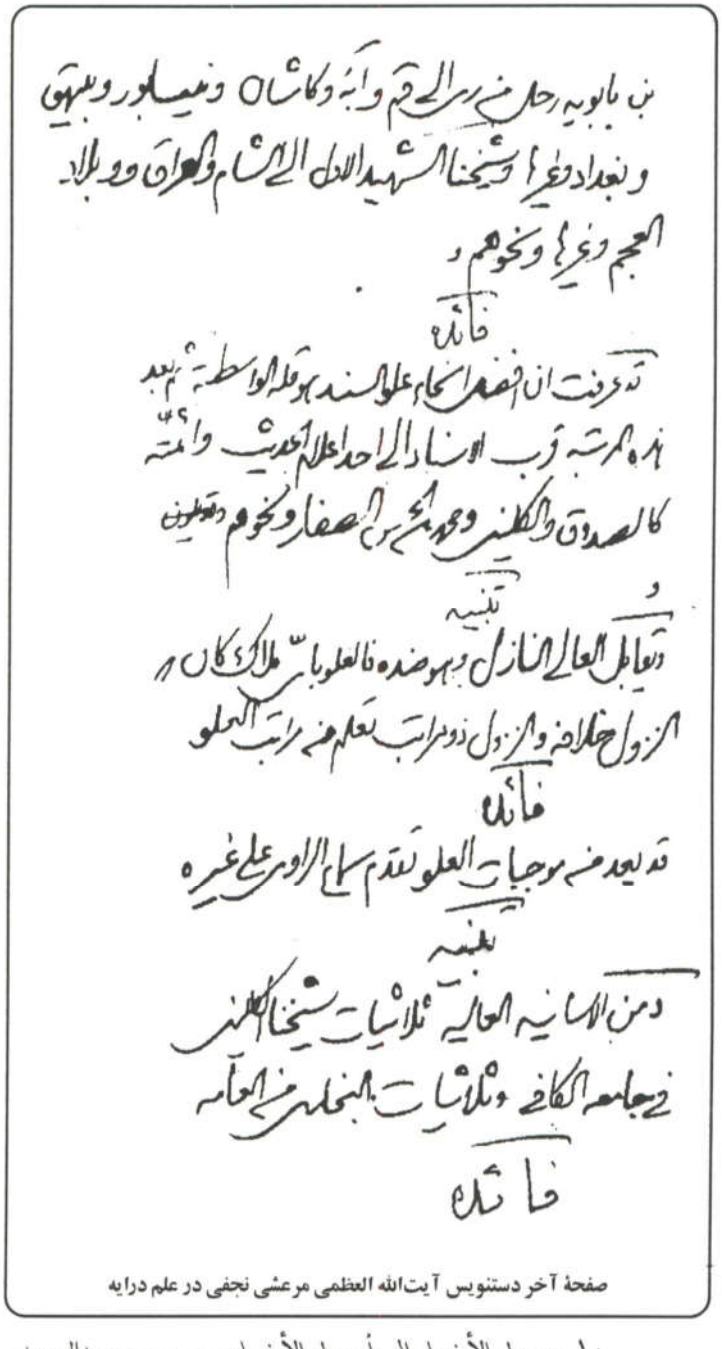

صفحة آخر دستنويس آيت‌الله العظمى مرعشى نجفى در علم درايه

مصادر التحقيق

١ـ الرعاية في علم الدراية، زين‌الدين عليّ‌بن أحمد ـ المعروف بالشهيد الثاني ـ (ت ٩٦٥ هـ. ق)، تحقيق: عبدالحسين محمّد عليّ البقّال، قم: منشورات مكتبة آيةالله المرعشى، ١٤١٣ هـ. ق، الطبعة الثانية.

٢ـ الرواشح السماوية، محمّدبن محمّد باقر الحسيني ـ السيد الداماد ـ (ت ١٠٤١ هـ. ق)، قم: منشورات مكتبة آيةالله المرعشي ١٤٠٥ هـ. ق.

٣ـ رجال الطوسي، أبوجعفر محمّدبن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ. ق)، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٥ هـ. ق، الطبعة الأولى.

٤ـ أمل الآمل، محمّدبن الحسن الحرّالعاملي (ت ١١٠٤ هـ. ق)، تحقيق: أحمد الحسيني، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

٥ـ توضيح المقال، ملاّ عليّ الكني الطهراني (ت ١٣٠٦ هـ. ق)، تحقيق: محمّد حسين المولوي، قم: دارالحديث، ١٣٨٠ش، الطبعة الأولى.

٦ـ جامع المقال، فخرالدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ. ق)، تحقيق: محمّد كاظم الطريحي، طهران: المطبعة الحيدرية.

٧ـ الوجيزة في علم الدراية، بهاءالدين محمّدبن الحسين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ. ق) قم: منشورات مكتبة بصيرتي، ١٣٩٨ هـ. ق، طُبع مع كتاب الحبل المتين و غيره.

٨ـ نهاية الدراية (في شرح الوجيزة)، السيّد حسن الصدر العاملي الكاظمي (ت ١٣٥٤ هـ. ق)، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر.

٩ـ وسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي(ت ١١٠٤ هـ. ق)، طهران: المكتبة الإسلامية.

١٠ـ وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، حسين بن عبدالصمد الحارثي (ت ٩٨٤ هـ. ق)، تحقيق: عبداللطيف الكوهكمري، قم: مجمع الذخائر الإسلامية، ١٤٠١ ق.

١١ـ قوانين الأصول، ميرزا أبوالقاسم القمي (ت ١٢٣١ هـ. ق)، طبعة حجرية.

١٢ـ رجال النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠ هـ. ق)، تحقيق: السيّد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨ هـ. ق.

١. بأن يتقدم سماع أحد الراويين في الإسنادين على زمان سماع الآخر و إن اتفقا في العدد الواقع في الإسناد، والعلو بهذا المعنى كالنوع السابق يعبّر عنه بالعلو النسبي.

۱۳ـ الفهرست، أبوجعفر محمّدبن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ هـ. ق)، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحرالعلوم، النجف الأشرف: المكتبة المرتضوية.

۱۴ـ معالم العلماء، محمّدبن عليّبن شهر آشوب المازندراني (ت ۵۸۸ هـ. ق)، تحقيق: السيّد محمد صادق آل بحرالعلوم، النجف الأشرف: منشورات المطبعة الحيدرية، ۱۳۸۰ هـ. ق.

۱۵ـ مقباس الهداية، عبدالله المامقاني (ت ۱۳۵۱ هـ. ق)، تحقيق: محمّدرضا المامقاني، قم: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، ۱۴۱۱ هـ. ق، الطبعة الأولى.

۱۶ـ تأسيس الشيعة، السيّد حسن الصدر العاملي (ت ۱۳۵۴ هـ. ق)، قم: انتشارات اعلمى، ۱۳۷۵، الطبعة الثانية.

۱۷ـ صحيح البخاري، أبوعبدالله محمّدبن إسماعيل البخارى (ت ۲۵۶ هـ. ق)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

۱۸ـ صحيح مسلم، أبوالحسين مسلم‌بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ۲۶۱ هـ. ق)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دارالفكر.

۱۹ـ من لا يحضره الفقيه، أبوجعفر محمّدبن عليّبن الحسين‌بن بابويه ـ الشيخ الصدوق ـ (ت ۳۸۱ هـ. ق)، تحقيق: السيّد الحسن الموسوي، طهران: دارالكتب الإسلامية، ۱۳۹۰ هـ. ق، الطبعة الخامسة.

۲۰ـ المحاسن، أبوجعفر أحمدبن محمّدبن خالد البرقي، تعليق: السيّد جلال‌الدين الحسيني المحدث الارومي، طهران: دارالكتب الإسلامية، ۱۳۷۰ هـ. ق.

۲۱ـ الاحتجاج، أبومنصور أحمدبن عليّبن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس)، النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ۱۳۸۶ ق.

۲۲ـ معجم البلدان، أبوعبدالله ياقوت‌بن عبدالله الرومى الحموي (ت ۶۲۶ هـ. ق)، بيروت: دار صادر، ۱۳۹۹ هـ. ق.

۲۳ـ القاموس المحيط، مجدالدين محمّدبن يعقوب الفيروزآبادي (ت ۸۱۷ هـ. ق)، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

۲۴ـ تاج العروس، محمّد مرتضى الزبيدى، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

۲۵ـ مجمع البحرين، فخرالدين الطريحى (ت ۱۰۸۵ هـ. ق)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ۱۴۰۳ هـ. ق، الطبعة الثانية.

۲۶ـ الاصول من الكافى، ابوجعفر محمدبن يعقوب الكليني (ت ۳۲۸ هـ. ق)، طهران: دار الكتب الإسلامية.

۲۷ـ تقريب التهذيب، أحمدبن عليّبن حجر العسقلانى (ت ۸۵۲ هـ. ق)، تحقيق: محمّد عوّامه، بيروت: دارابن حزم، ۱۴۲۰هـ. ق، الطبعة الأولى.

۲۸ـ الرسالة المستطرفة، محمّد بن جعفر الكتّاني (ت ۱۳۴۵ هـ. ق)، تحقيق: أبوعبدالرحمن صلاح محمّد عويضة، بيروت: دارالكتب العلمية، ۱۴۱۶هـ. ق، الطبعة الأولى.

۲۹ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ محمّد حسن الشهير بآقا بزرگ الطهراني، قم: مؤسسة اسماعيليان للطباعة و النشر، الطبعة الأولى.

۳۰ـ الأنساب، أبوسعد عبدالكريم‌بن محمّدالسمعاني (ت ۵۶۲هـ. ق)، تحقيق: عبدالله عمرالبارودي، بيروت: دارالفكر، ۱۴۱۹هـ. ق، الطبعةالأولى.

۳۱ـ ميزان الاعتدال، شمس‌الدين محمّد بن أحمد عثمان الذهبي (ت ۷۴۸ هـ. ق)، تحقيق: صدقي جميل العطار، بيروت: دارالفكر، ۱۴۲۰ هـ. ق، الطبعة الأولى.

۳۲ـ لسان العرب، أبوالفضل جمال‌الدين محمّدبن مكرم‌بن منظور ـ المعروف بابن منظور ـ قم: نشر أدب الحوزة، ۱۴۰۵ هـ. ق.

۳۳ـ كنزل العمّال، علاءالدين المتقي‌بن حسام‌الدين الهندي (ت ۹۷۵ هـ. ق)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ۱۴۰۹ هـ. ق.

۳۴ـ بحار الأنوار، محمّد باقربن محمّد تقي المجلسي (ت ۱۱۱۱ هـ. ق)، طهران: المكتبة الإسلامية.

۳۵ـ تذكرة الحفّاظ، ابوعبدالله شمس‌الدين محمّد الذهبي (ت ۷۴۸ هـ. ق)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت: داراحياء التراث العربي.

۳۶ـ أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين (ت ۱۳۷۱ هـ. ق)، تحقيق و إخراج: السيّد حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ۱۴۰۶ هـ. ق.

۳۷ـ المعجم الوسيط، ابراهيم‌مصطفى و حامدعبدالقادر و أحمد حسين الزيّات ومحمّد علي النجّار، استانبول: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية.

۳۸ـ كمال‌الدين و تمام النعمة، أبوجعفر محمّدبن عليّ بن الحسين بن بابويه ـ الشيخ الصدوق ـ (ت ۳۸۱ هـ. ق)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشرالإسلامي.

۳۹ـ تهذيب الأحكام، أبوجعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ۴۶۰ هـ. ق)، طهران: دارالكتب الإسلامية.

۴۰ـ مسالك الأفهام، زين‌الدين عليّ بن أحمد ـ المعروف بالشهيد الثاني (ت ۹۶۵ هـ. ق)، قم: دارالهدى.

۴۱ـ الروضة البهيّة، زين‌الدين عليّبن‌أحمد ـ المعروف‌بالشهيد الثاني (ت ۹۶۵ هـ. ق)، تحقيق: السيّد محمّد كلانتر، بيروت: دارالعالم الإسلامي.

۴۲ـ تهذيب التهذيب، أبوالفضل أحمدبن عليّبن حجر العسقلاني (ت ۸۵۲ هـ. ق)، الهند: الدكن، دائرة المعارف النظاميّة، الطبعة الأولى.

۴۳ـ منهاج السنة النبويّة، أبوالعباس أحمدبن عبدالحليم ـ المعروف بابن تيمية ـ لعنه‌الله (ت ۷۲۸ هـ. ق)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ۱۴۰۹ هـ. ق، الطبعة الثانية.

۴۴ـ كشف الظنون، حاجي خليفة مصطفى‌بن عبدالله كاتب چلبي (ت ۱۰۶۷ هـ. ق)، طهران: المكتبة الإسلامية، ۱۳۸۷ هـ. ق، الطبعة الثالثة.

۴۵ـ لسان الميزان، أحمدبن عليّبن حجرالعسقلاني (ت ۸۵۲ هـ. ق)، تحقيق: محمّد عبدالرحمن المرعشلي، بيروت: داراحياء التراث العربي، ۱۴۱۶ هـ. ق، الطبعة الأولى.